الاحتجاج برسم المصحف
في أقوال المُعرِبين

د مصطفى صالح القموني

أستاذ الدراسات اللغوية بكلية التربية

قصر بن غشير–جامعة طرابلس.

المُلخّص

لئن كان الاتفاق مع رسم المصحف شرطًا في قبول أي قراءة والحكم عليها بالصحة، فإن المُعربين من المفسرين والنحاة استندوا علىٰ هذا المبدأ وجعلوا مرجعًا وضابطًا في صحة أي إعرابي قرآني، وفي هذا البحث نتناول بالدراسة أثر الرسم في ترجيح المعربين والمفسرين لبعض الألفاظ القرآنية التي جرىٰ الخلاف في إعرابها؛ وذلك بعرض نماذج منتخبة من كتب التفسير والإعراب تلتقي كلها في اعتماد الرسم الاصطلاحي مرجعًا في الحكم علىٰ بعض الأقوال بالتضعيف أو التخطئة.

المقدّمة

الحمد لله، والصلاة والسلام علىٰ رسول الله، وعلىٰ آله وصحبه ومن والاه، **وبعدُ:**

فإنَّ الله جل وعز قد ضمن لكتابه الحفظ والخلود، فقال سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[1]، وهذا الحفظ يشمل القرآن مقروءًا ومكتوبًا، وإن من ملامح هذا الحفظ أن الله هيّأ الصحابة الكرام لجمع الناس علىٰ مصحف واحد، وهذا العمل العظيم تلقته الأمة بالقبول، ووقف العلماء سدًّا منيعًا يقفون في وجه من يخالفه، ومن أولئك العلماء الذين نجد عندهم هذا المنحىٰ مع مرسوم الخط، المفسرون والنحاة، فلا يخفىٰ علىٰ من كانت له عناية بكتب التفسير والإعراب مظاهر الاهتمام بالرسم تخريجًا وترجيحًا، تجد ذلك ظاهرًا من خلال كتب الإعراب والمعاني والغريب التي تمحورت حول الكشف عن مّا معاني القرآن ومعانيه، نقرأ في المكتبة العربية عناوين مثل (الحجة)، (إعراب مشكل القرآن)، (إعراب القرآن وبيانه)، ونحو ذلك من الكتب التي أنشأها أصحابها لتتبع المواضع التي حصل فيها الإشكال إما من حيث إعرابها أو معناها.

---

(1) الحجر: (9).

إن جمع القرآن الكريم في مصحف جاء لتحقيق مقاصد عديدة، أبرزها: حفظ هذا الكتاب وجمع الناس حوله، والدلالة على القراءات المتعددة، والمحافظة على القراءات المتعددة التي يحتملها الرسم القرآني، وصيانة القرآن من التحريف والتصحيف والتبديل، إذ يسلم كل جيل القرآن الكريم إلى الجيل الذي يليه على هيئة واحدة، وهو ما يثبت له التواتر في الرسم والنطق، ولا شك أن الصحابة عندما كتبوا القرآن كانوا حريصين على موافقة الخط للفظ وأن يتفق الخط مع قواعد اللغة إفرادًا وتركيبًا، وكما اعتمد المصحف مصدرًا أولًا في استنباط القواعد اللغوية فهذا يجعله بهذا الوصف ملفوظًا ومكتوبًا.

وفي هذا البحث نسعى إلى إبراز دور المُعربين من المفسرين والنحاة في اعتماد رسم الصحف في الترجيح بين أقوال المعربين، أو تضعيف بعض الأوجه الإعرابية وتخطئتها عند حديثهم عمّا أشكل من الآيات، على اعتبار أن الرسم ما هو إلا انعكاس للفظ، واشتراط الاتفاق معه في القراءة يلزم منه استصحاب ذلك الشرط عند إعراب أي آية أو تفسيرها.

ومن هنا أردت المشاركة بالمؤتمر الدولي الثالث: والذي تقيمه الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية، والموسوم بـ(**رسم المصاحف وضبطها: قضايا ومسائل**) وتأتي مشاركتي ضمن المحور الأول، وتحت عنصر (عِلْم الرسم في كتب العلوم الأخرى).

أهمية البحث وأهدافه وأسئلته :

يهدف البحث إلىٰ إبراز دور النحاة والمعربين في خدمة الرسم القرآني من خلال جعله مرجعًا مرجحًا في الألفاظ القرآنية التي أشكل إعرابها واختلفت فيها الأقوال؛ وذلك بإثبات عدد من النماذج من مواضع مختلفة من القرآن، وبها يثبت علاقة الرسم بعِلْم النحو، وإن كان الغالب ربطه بالقراءة.

وأسئلة البحث يمكن في حصرها فيما يأتي:

كيف حافظ النحاة والمعربون علىٰ الرسم؟ متىٰ يلجأ المعربون والمفسرون إلىٰ الرسم؟ هل ثمة منهج منضبط يوجه أقوالهم حول ما أشكل من الإعراب؟ هل يجوز حمل الألفاظ القرآنية علىٰ أوجه إعرابية تخالف الشكل الذي رُسمت به؟

منهج البحث وحدوده :

جاء الاعتماد في البحث علىٰ منهجي الاستقراء الناقص مع التحليل، وبمزاوجة بين التنظير والإجراء، من خلال تلمس ملامح الاعتداد بالرسم القرآني في الآيات التي أشكل إعرابها؛ وذلك بأمثلة منتقاة من كتب التفسير وعلوم القرآن التي غلب علىٰ أصحابها الاهتمام اللغوي لاسيما ما يخصّ جانب المشكل من وجوه الإعراب.

ومن الدراسات السابقة لهذا الدراسة :

- **بحث بعنوان (استشهاد النحويين بموافقة رسم المصحف في إعراب القرآن الكريم)** وهو لم يأت في بحثه -بعد تمهيد طويل- إلا بأربعة مسائل.

■**والثاني بعنوان: (أثر الرسم القرآني في توجيه المعاني النحوية)** ولم يقترب فيه البحث من النحو والإعراب بقدر ما اقترابه من توجيه الآيات مقسمًا لها علىٰ أبواب الرسم الستة.

■**والثالث بعنوان: (القراءات القرآنية بين مخالفة الرسم ووجوب الإعراب)** وكما يبدو فإن البحث قائم علىٰ التوجيه النحوي لمواضع الاختلاف بين القراءات متواترها وشاذها.

وأحسب أن الإضافة في هذا البحث تبدو من خلال الزيادة في المسائل علىٰ ما اطلعت عليه من دراسات تسبقه، وما يصحب ذلك من طريقة العرض والتحليل، وهو ما يتجلىٰ معه مكانة الرسم لدىٰ المُعربين.

وقد انتظم هذا البحث على النحو الآتي:

[1] مقدمة.

[2] تمهيد وفيه التعريف بمفهوم عِلْم الرسم القرآني لغة واصطلاحًا.

[3] مكانة الرسم عند النحاة والمعربين.

[4] أثر الرسم في الترجيح بين أقوال المعربين.

1.4 الاحتجاج بالرسم فيما يقتضي مخالفته خطا لا لفظًا.

2.4 الاحتجاج بالرسم فيما يقتضي مخالفته لفظًا وخطًّا.

[5] الخاتمة.

[6] فهرس المصادر والمراجع.

المبحث الأول

تمهيد يتضمن مطلبين:

الأول: بيان مفهوم عِلْم الرسم القرآني لغة واصطلاحًا.

الثاني: مكانة الرسم عند النحاة والمعربين.

المطلب الأول

مفهوم عِلْم الرسم القرآني لغة واصطلاحًا

1.1 تعريف الرسم لغة:

ورد في (لسان العرب) في مادة رسم: «**الرسم**: الأثر، وقيل بقية الأثر، وقيل هو ما ليس له شخص من الآثار، وقيل هو ما لصق بالأرض منها ورسم الدار ما كان أثرها لاحقًا بالأرض منها، ورسم الدار ما كان أثرها لاحقًا بالأرض، **والجمع**: أرسم ورسوم ورسم الدار: عفاها وأبقىٰ فيها أثرًا لاصقًا بالأرض»[1].

ويرادف الرسم في المعنى: الخطّ، والكتابة، والزبر، والسطر، والرقم، والرشم، بالشين المعجمة وإن غلب الرَّسم بالسين المهملة علىٰ خطّ المصاحف[2].

2.1 تعريف الرسم اصطلاحًا:

قسم العلماء الرسم إلىٰ قسمين[3]:

- **الرسم القياسي أو الإملائي**: وهو تصوير الكلمة بحروف هجائها علىٰ تقدير الابتداء بها والوقف عليها[4]. ويسمىٰ بذلك إذا وافق رسم الكلمة لفظها،

(1) لسان العرب: مادة رسم (12/ 241).
(2) انظر: سمير الطالبين (ص:22)، دليل الحيران (ص:51).
(3) انظر: النشر (2/ 128).
(4) دليل الحيران (ص:32).

ومن صفاته وخصائصه أن الأصل فيه القياس، لكنه لا يخلو من الاصطلاح (مخالفة الرسم للفظ)، وهو قابل للتطور والتغير.

▪ **الرسم الاصطلاحي أو التوقيفي:** وقد اصطلح علماء هذا الفن على استخدامه في الدلالة على خط المصحف الذي كتب به الصحابة في عهد النبي ﷺ، واستقر على صورته النهائية في عهد عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والأصل في المكتوب أن يكون موافقًا تمام الموافقة للمنطوق من غير زيادة ولا نقص ولا تبديل ولا تغيير، لكن المصاحف العثمانية قد خولف فيها هذا الأصل، فوجدت بها كلمات كثيرة جاء رسمها مخالفًا لأداء النطق.

ومن أشهر تعاريف الرسم في الاصطلاح، قول ابن الجزري بقوله: «هو عِلْم يعرف به مخالفات خط المصاحف العثمانية لأصول الرسم القياسي»[1]، هذا أشهر تعريف لعِلْم الرسم، وهو أرجحها؛ لأنّه يتضمن أصول وأساسيات التعريف الَّذي تنطبق على الرَّسم العثمانيّ. **ويراد به:** الخطّ الَّذي كُتب به المصحف في عهد عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وارتضاه بإجماع الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عليه، وهو خطّ متميزٌ يختلف بعض الشَّيء عن القواعد الإملائية الَّتي وضعها علماء اللّغة بعد كتابة هذه المصاحف العثمانيَّة بحقبة من الزَّمن، ويقال له: الرسم العثماني نسبة إلى الخليفة الراشد الثالث عثمان، حيث تم في عهده نسخ المصحف وتوزيعه على الأمصار، فاشتهرت نسبة الرسم إليه، ولو نسب الرسم

(1) النشر في القراءات العشر (2/ 128).

إلىٰ أبي بكر أو زيد بن ثابت لجاز، لقيامهما به قبل عثمان وإن خالفهما في أشياء يسيرة[1].

وكانت مخالفة الرَّسم العثمانيّ للرَّسم القياسيّ محدودةً في كلمات؛ وذلك إما بالنّقصان كحذف الألفات والياءات والواوات، أو بزيادتها، أو بإبدال حرفٍ مكان حرفٍ كرسم الألف واوًا أو ياءً، أو بقطع ما حقه الوصل والعكس منه، أو ما فيه قراءتان فكتب علىٰ أحدهما تغليبًا لها في جميع المصاحف ممَّا يحتمله الرَّسم.

لذا حصر علماءُ فنِّ رسمِ المصحفِ القواعدَ في ستٍ، هي: (الحذف، الزيادة، البدل، رسم الهمزة، الفصل والوصل، ما فيه قراءتان ورسم علىٰ إحداهما).

وقد جمع هذه القواعد السّت الشَّيخ محمَّد العاقب الشّنقيطي في قوله: في نظمٍ،... قال فيه:

الرَّسم في ستٍّ قواعدَ استقلّ ... حذف زيادة وهمز وبدلْ
وما أتىٰ بالوصلِ أو بالفصلِ ... موافقًا للفظ أو للأصلِ
وذو قراءتين ممَّا قد شهرْ ... فيه علىٰ إحداهما قد اقتصرْ[2]

(1) انظر، دليل الحيران (ص:23-28)، سمير الطالبين (ص:21).
(2) انظر: إيقاظ الأعلام 42

المطلب الثاني

مكانة الرسم العثماني عند النحاة والمعربين

يُعد السماع من المصادر الأولىٰ في التقعيد للعربية نحوًا وصرفًا وصوتًا، ويأتي في مقدمة المصادر السماعية -قبل الحديث النبوي والشعر وما ثبت عن العرب الفصحاء- القرآن الكريم؛ لأن الأصل في نقله هو السماع والمشافهة، ولهذا فإن المتبادر إلىٰ الذهن عند الاستشهاد به في إثبات القواعد اللغوية هو كلام الله المنطوق لا المكتوب.

ولئن كان القُراء قد ذكروا شروطًا في قبول أي قراءة، وهي مبينة في قول ابن الجزري:

فكل ما وافق وجه نحوِ ... وكان للرسم احتمالًا يحوي

وصح إسنادًا هو القرآنُ ... فهذه الثلاثة الأركانُ

وحيثما يختل ركنٌ أثبتِ ... شذوذه لوْ أنه في السبعةِ[1]

لئن كان القراء كذلك فإننا نجد المفسرين المُعربين والنحاة قد ساروا علىٰ النهج، فاشترطوا في قبول أي وجه إعرابي أن يكون علىٰ مقتضىٰ الرسم العثماني، وما خالفة فهو مردود، وذكروا في ذلك قاعدة مضمونها: **(لا يجوز حمل الألفاظ القرآنية علىٰ وجه من وجوه الإعراب التي يأباه رسم المصحف)**،

(1) طيبة النشر (ص:30).

وفيما يأتي طائفة من أقوالهم التي تحدد شيئًا من معالم ذلك المنهج على مستوى التنظير، نذكرها مهادًا وتوطئة لما سيأتي من نماذج منتقاة، تؤكد سيرهم على المهيع الذي تخيروه.

من ذلك: قول ابن هشام: «وحمل الرسم على خلاف الأصل مع إمكانه غير سديد»[1]، أي أن الصواب النظر في رسم المصاحف والبحث له عن علل لغوية تنسجم معه، مع استصحاب أن ما هو مُثبت بين دفتي رقمته يراعة أعلْم الناس باللغة، وهم الصحابة الكرام.

وقد نبه السيوطي على هذه القاعدة، فقال -عند حديثه فيما يجب على المعرب أن يراعيه- **الثامن:** أن يراعي الرسم، ومن ثم خُطِّئَ من قال في ﴿سَلْسَبِيلًا﴾[2]: إنها جملة أَمْرِيَّةٌ، **أيْ:** سَلْ طَرِيقًا مُوَصِّلَةً إِلَيْهَا، لأنها لو كانت كذلك لكتبت مفصولة[3].

وكان الفراء -إذا رأى رسم المصحف مخالفًا للقياس النحوي- يقول: «ولست أشتهي أن أخالف الكتاب»[4]، وقال أيضًا: «اتّباعُ المصحف إذا وجدتُ له وجهًا من كلام العرب وقراءةِ القرّاء أحَبُّ إليّ من خلافه... ولست أجترئ على ذلك»[5].

---

(1) مغني اللبيب (ص:778).
(2) الإنسان (18).
(3) الإتقان (2/ 317).
(4) معاني القرآن (2/ 183).
(5) المصدر نفسه (2/ 293).

ومن أقوالهم التي تؤكد أنهم لا يجيزون تلحين رسم المصحف بدعوى مخالفة القواعد، قول الزمخشري: «ولا يلتفت إلىٰ ما زعموا من وقوعه لحنًا في خط المصحف، وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب ولم يعرف مذاهب العرب، وغبي عليه أنّ السابقين الأوّلين الذين مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كانوا أبعد همة في الغيرة علىٰ الإسلام وذبّ المطاعن عنه من أن يتركوا في كتاب الله ثُلمةَ ليسُدّها من بعدهم وخَرْقًا يَرْفُوهُ من يلحق بهم»[1]، وقال أيضًا: «وقد اتفقت في خط المصحف أشياء خارجة عن القياسات التي بنىٰ عليها عِلْم الخط والهجاء ثم ما عاد ذلك بضير ولا نقصان لاستقامة اللفظ وبقاء الحفظ، وكان اتباع خط المصحف سنة لا تخالف»[2].

وعلىٰ المنهاج ذاته سار الزجاج فقال: «كل ما وجدته إلىٰ موافقة المصحف أقرب لم أجِزْ مخَالفَتَه؛ لأن اتباعه سنة»[3]، وقال: «والأحبّ إليَّ اتباع المُصْحف؛ لأن اتباعه سنة ومخالفته بدعة»[4]. وقال أيضًا في قوله تعالىٰ: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لاَ يَرْجِعُونَ﴾ [5]: «ويجوز في الكلام صمًا بكمًا عميًا، علىٰ (وتركهم صُمًّا بكمًا عُمْيًا)، ولكن المصحف لا يخالف بقراءة لا تُرْوىٰ»[6]، وقال: «ولا يجوز

(1) الكشاف (1/ 590).
(2) الكشاف (1/ 27).
(3) معاني القرآن وبيانه (3/ 364).
(4) معاني القرآن وبيانه (3/ 389).
(5) البقرة (18).
(6) معاني القرآن وإعرابه (1/ 94).

أن يقع شيء في المصحف مجمع عليه فيخالف؛ لأن اتباع المصحف أصل اتباع السُنة»[1].

فهذه النصوص وغيرها تبيّن -بجلاء غير محوج إلىٰ التحليل والتفسير- مكانة رسم المصحف لدىٰ النحاة والمعربين وجعله مرجعًا يُرفض به أي وجه يأتي مخالفًا له، وما قرروه تنظيرًا نجده في كتبهم إجراءً وتطبيقًا، علىٰ ما سيأتي ذكر شيء منه.

(1) المصدر نفسه (1/ 127).

المبحث الثاني

أثر الرسم في الترجيح بين أقوال المعربين

وفيه مطلبان:

الأول: الاحتجاج بالرسم فيما يقتضي مخالفته خطًا لا لفظًا.

الثاني: الاحتجاج بالرسم فيما يقتضي مخالفته لفظًا وخطًا.

المطلب الأول

الاحتجاج بالرسم فيما يقتضي مخالفته خطًّا لا لفظًا

كثيرة هي المواضع التي جرىٰ الخلاف بين العلماء في إعرابها، وكان معتمدهم في ترجيح أحد أوجه الأعراب، وهذا نجد شواهده وتمظهراته في كتب التفسير التي عُني أصحابها بالجانب اللغوي خاصة ما أشكل إعرابه من الآيات واختلفت أنظار العلماء حولها، وفيما يأتي طائفة من النماذج التي تؤكد استئناسهم بالرسم عند إعراب القرآن الكريم، ونصرتهم له ودفاعهم عنه، والتماس الأوجه الإعرابية التي يمكن حمل الرسم عليها، **من ذلك:**

[1] اختلفت أقوال المعربين في قوله تعالىٰ: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰ﴾[1].

فقيل في (لا) قولان:

الأول: أنها نافية، وهو قول الجمهور، وعليه تكون الآية إخبارًا من الله تعالىٰ لنبيه ﷺ أنه يُعلمه هذا القرآن ويحفظه عليه فلا ينساه إلا ما شاء الله، فإنه ينساه إما بنسخ، وإما علىٰ أن يتذكر بعد ذلك النسيان[2].

القول الثاني: أن (لا) ناهية، **أي:** أن الله ينهىٰ نبيه أن ينسىٰ القرآن الذي أقرأه إياه، والمعنىٰ لا تغفل عن قراءته وتكراره فتنساه إلا ما شاء الله أن

(1) الأعلىٰ: (6).

(2) انظر: تفسير القرطبي (20/ 18)، قواعد الترجيح عند المفسرين (ص:117).

تنســاه[1]، وعلىٰ هذا القول فإن ثبوت الألف هنا روعي فيه مناســبة رؤوس الآي، قال أبو حيان: «وأثبتت الألف في فلا تنسىٰ، وإن كان مجزوما بـ(لا) التي للنهي لتعديل رؤوس الآي»[2]. والصواب أن (لا) هنا نافية لا ناهية، ومما يؤيد ذلك الموافقة لرسم المصحف، حيث جاءت الألف ثابتة، ومعلوم أن (لا) هنا لو كانت للنهي لاقتضىٰ ذلك حذف الألف من الفعل (تنسىٰ) المضارع، كما هو مقرر عند النحاة، قال ابن مالك:

بِـلاَ وَلاَمٍ طَـالِـبًـا ضَـــعْ جَـزْمَـا
فِـي الْـفِـعْـلِ هَـكَـذَا بِـلَـمْ وَلَـمَّـا[3]

وقـال: فَـالأَلِفَ انْوِ فِيـهِ غَيْرَ الجَزْمِ
وَأَبْـدِ نَصْـــبَ مَـاكَـيَـدْعُـو يَـرْمِـي[4]

ولما كان حرف العلة هنا غير محذوف -كما تقتضــيه تلك القاعدة- دل ذلك علىٰ أنّ (لا) هنا غير ناهية، قال القرطبي: «والأول هو المختار -**أي:** كونها نافية- لأن الاســتثناء من النهي لا يكاد يكون إلا مؤقتًا، وأيضًــا فإن الياء مثبتة في جميع المصــاحف، وعليها القرَّاء»[5]، وقال أبو حيان: «القول بأن (لا) في ﴿فَلاَ تَنسَى﴾ للنهي، والألف ثابتة لأجل الفاصلة، وهذا قول ضعيف، ومفهوم

(1) انظر: تفسير القرطبي (20/ 19).
(2) البحر المحيط (10/456)، وانظر: المحرر الوجيز (5/ 469).
(3) انظر: شرح المكودي (ص:287).
(4) انظر: المصدر نفسه (ص:20).
(5) تفسير القرطبي (20/ 19).

الآية في غاية الظهور، وقد تعسفوا في فهمها. والمعنىٰ أنه تعالىٰ أخبر أنه سيقرئه، وأنه لا ينسىٰ إلا ما شاء الله»[1]، وبهذا يظهر كيف كان رسم المصحف حجة يُرد بها علىٰ تعسف النحاة وإخضاعهم للّفظة القرآنية حتىٰ تتسق مع القواعد، وقد جُعل هنا مرجحًا لجعل اللام هنا للنفي لا للنهي في هذا الموضع، ويؤخذ من هذا أن أقوىٰ الأوجه وأولاها بالاعتبار تلك التي اتسق فيها الإعراب مع الخط والرسم.

[2] يتصل ببحثنا هذا ما جاء عند قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[2]، حيث تعددت أقوال المعربين وتباينت آراؤهم في إعراب (أَيٌّ) من ﴿أَيُّهُمْ﴾ أهي موصولة مُعربة أم هي استفهامية؟[3]، وممن اختصر فيها الآراء العكبري بقوله: ويُقرأ (يعني أيُّهم) بالضم، **وفيه قولان:**

أحدهما: أنها ضمة بناء، وهو مذهب سيبويه، وهي بمعنىٰ (الذي).

والقول الثاني: هي ضمة الإعراب، **وفيه خمسة أقوال:**

أحدها: أنها مبتدأ، و﴿أَشَدُّ﴾ خبره، فهو علىٰ هذا استفهام، وهو قول الخليل.

---

(1) البحر المحيط: (10/457).

(2) مريم: (69).

(3) انظر: في هذا الخلاف: **ابن يعيش**: شرح المفصل (2/ 382-383)، الإنصاف في مسائل الخلاف: (2/ 583) وما بعدها.

والثاني: كذلك في كونه مبتدأ وخبرًا واستفهامًا، إلا أن موضع الجملة نصب بـ﴿نَنزِعَنَّ﴾ وهو قول يونس.

والثالث: أن الجملة مستأنفة و(أَيُّ) استفهام، و﴿مِن﴾ زائدة، **أي:** (لننزعن كل شيعة)، وهو قول الأخفش والكسائي.

والرابع: أن (أَيُّهُمْ) مرفوع بشيعة، **والتقدير:** (لننزعن من كل فريق يشيع أيهم)، وهو على هذا بمعنى (الذي)، وهو قول المبرد.

والخامس: أن (نَنزِعَنَّ) علقت عن العمل؛ لأن معنى الكلام معنى الشرط، والشرط لا يعمل فيما قبله، **والتقدير:** (لننزعنهم تشيعوا أو لم يتشيعوا أو ان تشيعوا)، وهو قول يحيى عن الفراء، وهو أبعدها عن الصواب[1].

وعندما ذكر ابن هشام اختلاف المعربين فيها وفي سبب بنائها قال: «وزعم ابن الطراوه أن (أيا) مقطوعة عن الإضافة فلذلك بُنِيت، وأن (هم أشد) مبتدأ وخبر، وهذا باطل برسم الضمير متصلا بـ(أي)»[2]، فابن هشام هنا يرفض هذا الوجه المنسوب لابن الطراوة، ويدفع ما فيه من تحكم، لا لعدم استقامته من حيث الصناعة النحوية؛ بل لأن ذلك يصادم ما قرّره من اشتراط التقيد بالرسم القرآني المُجمع عليه عند أي إعراب أو توجيه، وهو ما يُرسخ في نفس القارئ لمثل هذا الكلام من تعظيم وإجلال للرسم الذي ارتضاه الصحابة وتلقته الأمة بالقبول.

---

(1) انظر: التبيان في إعراب القرآن (2/ 116).

(2) مغني اللبيب (ص:109)، وانظر: إعراب القرآن للنحاس (3/ 17).

[3] اختلف النحاة في توجيه ما جاء، في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[1]، وأشكل عليهم مجيء اسم (إنَّ) المشدَّدةِ مرفوعًا، حتىٰ أقدم بعضهم علىٰ تخطئة هذه القراءة وعيبها، وهذا ما لم يرتضه أئمة النحاة، بل عدوا الرسم العثماني سنة متبعة كتبه الصحابة وهم أعلْم الناس بقواعد اللغة، ولا يجوز تخطئته بحال، ومن أولئك نقرأ قول الفراء: «قد اختلف فيه القُراء، فقال بعضهم: هو لحن، ولكنا نمضىٰ عليه؛ لئلاّ نخالف الكتاب»[2]، وقال أيضًا: «وقرأ أبو عمرو ﴿إِنَّ هَـٰذَيْنِ لَسَاحِرَانِ﴾ واحتجّ أنه بلغه عن بعض أصحاب محمد ﷺ أنه قال: إن في المصحف لَحْنًا وستقيمه العرب، قال الفراء: ولست أشتهىٰ علىٰ أن أخالف الكتاب»[3].

وقد قرأ علىٰ هذا النحو المدنيون والكوفيون، فهي من القرآن الصحيح المتواتر، وإن بدت مخالفة لقواعد الإعراب عند بعض المعربين، قال القرطبي: «وقرأ المدنيون والكوفيون: إن ﴿إِنَّ هَـٰذَانِ﴾ بتشديد (إِنَّ) فوافقوا المصحف وخالفوا الإعراب»[4]، والناظر فيما سطّره المعربون والمفسرون يجد عندهم تباينا في توجيهها وتخريجها، فقد سلكوا فيها مسالك شتىٰ، وذكروا فيها أقوالًا متعددة؛ من ذلك أنها لغة بنىٰ الحارث بن كعب، وزَبِيدَ، وخَثْعَم، ومنها أن تكون ﴿إِنَّ﴾ **بمعنى**: (نَعَمْ)، ومنها أن يكون المثنىٰ قد أُجري

(1) طه (63).
(2) معاني القرآن (3/ 135).
(3) معاني القرآن (3/ 135).
(4) تفسير القرطبي (216/11).

مُجرىٰ المفرد في إبقاء الألف رفعًا ونصبًا وجرًّا، ومما ذكروه أيضًا أن اسم ﴿إِنَّ﴾ محذوف، **والتقدير**: (إنه)، و(هذان) رفع بالابتداء، وما بعده خبر الابتداء[1]، وعندما ذكر ابن هشام ما في هذه الآية من اختلاف عند المعربين علّق علىٰ تمحُّل وتعسّف من ذهب إلىٰ أن (ها) في ﴿هَذَانِ﴾ اسم (إنّ) والباقي خبرها فقال: «قول بعضهم في ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾: إنهما (إنّ) واسمها، **أي**: إنّ القصة، و(ذان) مبتدأ، وهذا يدفعه رسم ﴿إِنَّ﴾ منفصلة و﴿هَذَانِ﴾ متصلة»[2]. وفي هذا يقول أبو حيان أيضًا: «وقيل: (ها) ضمير القصة وليس محذوفًا، وكان يناسب علىٰ هذا أن تكون متصلة في الخط، فكانت كتابتها ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ وضعف ذلك من جهة مخالفته خط المصحف»[3]، وأيضا قال السيوطي: «ومن قال في ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾: إنها (إنَّ) واسمها، أي (إنَّ) القصة، و(ذان) مبتدأ، خبره ﴿لَسَاحِرَانِ﴾، والجملة خبر (إنّ)، وهو باطل برسم (إنّ) منفصلة، و(هذان) متصلة»[4]. وبهذا يظهر تعظيم النحاة والمفسرين لمقام الرسم والاستناد عليه في رفض الأوجه الإعرابية التي تفضي إلىٰ تغييره.

[4] من مواضع الإعراب التىٰ جرىٰ فيها الخلاف بين النحاة والمعربين ما جاء في قوله تعالىٰ: ﴿وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ اللهَ

(1) انظر: تلك الأقوال والتخريجات وغيرها في تفسير القرطبي (216/11) وما بعدها.
(2) مغني اللبيب (ص:77).
(3) البحر المحيط (7/ 349-350).
(4) الإتقان (2/ 317).

يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ﴾[1]، ومحل الخلاف هو قوله تعالىٰ: ﴿وَيْكَأَنَّ﴾ قال الطبري -بعد أن ذكر أقوال المعربين فيه-: وأولىٰ الأقوال في ذلك بالصحة: القول الذي ذكرنا عن قتادة، من أن معناه: (ألم تر)، للشاهد الذي ذكرنا فيه، والرواية عن العرب؛ وأن ﴿وَيْكَأَنَّ﴾ في خط المصحف حرف واحد»[2]، ثم يزيد هذا الوجه تقريرًا وإيضاحًا فيقول: «ومتىٰ وُجِّه ذلك إلىٰ غير التأويل الذي ذكرنا فإنه يصير حرفين؛ وذلك أنه إن وجه إلىٰ قول من تأوله بمعنىٰ: (ويلك اعلَم أن الله)، وجب أن يفصل (ويك) من (أن)، وذلك خلاف خط جميع المصاحف، مع فساده في العربية، وإن وُجِّه إلىٰ قول من يقول: (وي) بمعنىٰ التنبيه، ثم استأنف الكلام بـ(كأن)، وجب أن يفصل (وي) من (كأن)؛ وذلك أيضًا خلاف خطوط المصاحف كلها. فإذا كان ذلك حرفًا واحدًا، فتأويل الكلام: وأصبح الذين تمنوا مكان قارون وموضعه من الدنيا بالأمس، يقولون لما عاينوا ما أحل الله به من نقمته، ألم تر يا هذا أن الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده»[3]، فالمتأمل في هذه يجد أن حمل اللفظة علىٰ ما يفضي إلىٰ الفصل بين الكلمتين: (وي) و(كأن) جائز لغةً، ويمكن حمل الوصل علىٰ كثرة الاستعمال عند العرب، وهو ما صرح به الطبري نفسه بقوله: وقال آخرون: إن معنىٰ قوله: ﴿وَيْكَأَنَّ﴾ (وَيْ) منفصلة من (كَأَنَّ)، وهي تعجب، وكأن في معنىٰ الظن والعلم، فهذا وجه يستقيم، ولم تكتبها العرب

(1) القصص (ص:82).

(2) جامع البيان (18/341).

(3) المصدر نفسه (18/342).

منفصلة، وقد يجوز أن تكون كثر بها الكلام، فوصلت بما ليست منه[1]. ولكن لمّا كان هذا الوجه مخالفًا لمقتضىٰ الرسم الذي أجمع عليه الصحابة مُنع مِن حمل الكلام صيانة لجناب الرسم الاصطلاحي.

[5] من مواضع الاختلاف بين النحاة ما جاء في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ حيث ذهب بعضهم إلىٰ جعل ﴿لَا﴾ هنا لام ابتداء، متأثِّرًا في ذلك باللفظ دون الالتفات إلىٰ الرسم والخط، قال السمين الحلبي: «وأجاز أبو البقاء في ﴿الَّذِينَ﴾ أن يكونَ مرفوعَ المحل علىٰ الابتداء، وخبرُه ﴿أُولَئِكَ﴾ وما بعدَه، معتقدًا أن اللام لام الابتداء، وليست بـــ(لا) النافية. وهذا الذي قاله من كونِ اللامِ لامَ الابتداء لا يَصِحُّ إلا أن يكون قد رُسِمَتْ في المصحف لامٌ داخلة علىٰ ﴿الَّذِينَ﴾ فيصير (ولَلَّذِينَ)، وليس المرسوم كذلك، إنما هو لام وألف، وألف لام التعريف الداخلة علىٰ الموصول، وصورته: ﴿وَلَا الَّذِينَ﴾»[2].

وقال ابن هشام في حديثه عن هذا الموضع من الخلاف-: «والثاني قول الأخفش وتبعه أبو البقاء في ﴿وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾: إن اللام للابتداء،

(1) انظر: المصدر نفسه (18/ 341) بتصرف يسير، وانظر: معاني القرآن للفراء (2/ 313)، ونحو هذا الكلام تجده عند الزجاج في قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُوا **يا وَيْلَنا هذا** يَوْمُ الدِّينِ﴾ [الصافات:20] حيث يقول: «منصوب علىٰ أنه مصدر عند البصريين، وزعم الفراء أن تقديره يا وي لنا. و﴿وَيْ﴾ **بمعنى**: حزن ولو كان كما قال لكان منفصلًا وهو في المصحف متصل، ولا نعلم أحدًا يكتبه إلّا متصلا».
إعراب القرآن: (3/ 280).

(2) الدر المصون (3/ 626).

و(الذين) مبتدأ، والجملة بعده خبره، ويدفعه أن الرسم ﴿وَلاَ﴾؛ وذلك يقتضي أنه مجرور بالعطف على ﴿الَّذين يعْملُونَ السَّيِّئَات﴾ لا مرفوع بالابتداء»[1]، ثم يعلل قول من ذهب إلى هذا الوجه بقوله: «والذي حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر أن من الواضح أن الميت على الكفر لا توبة له؛ لفوات زمن التكليف، ويمكن أن يُدَّعَى لهما أن الألف في ﴿لا﴾ زائدة كالألف في ﴿لَأَذْبَحَنَّهُ﴾؛ فإنها زائدة في الرسم وكذا في ﴿وَلَأَوْضَعُوا﴾، **والجواب:** أن هذه الجملة لم تُذكر ليفاد معناها بمجرده، بل ليُسَوَّى بينها وبين ما قبلها، أي إنه لا فرق في عدم الانتفاع بالتوبة بين من أخرها إلى حضور موت وبين من مات على الكفر»[2].

ونخلص من هذه المسألة: أن الذي حمل المعربين على تخريج الآية على هذا الوجه الضعيف هو تحكُّم، والذي حملهم عليه هو اعتدادهم باللفظ دون الخط، ﴿وَلَا الَّذِينَ﴾ بإسقاط ألف (لا) وصلًا، دون النظر إلى مرسوم الخط الثابت في المصحف، وهذا منهج عابه وخطّأه البقية ممن جعلوا الرسم معيارًا وضابطًا يجب أن يكون مستصحبا عند إعراب أي آية.

[6] **من شواهد المعربين في اعتدادهم برسم المصحف مرجعًا ومعيارا في رفض ما خالفه من أقوال المعربين،** ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾[3]، وموضع الخلاف هو الضمير (هُمْ) في ﴿كَالُوهُمْ﴾

(1) مغني اللبيب (ص:777).

(2) المصدر نفسه (ص:777-778).

(3) المطففين (3).

و﴿وَزَنُوهُمْ﴾ الذي نصّ علماء الرسم على اتصاله بالفعل قبله، قال أبو داود سليمان بن نجاح: «كتبوا في جميع المصاحف: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ بغير ألف بعد الواو، في الكلمتين، **ومعناه:** (كالوا لهم)، أو (وزنوا لهم)، فحذفت اللام، وأوقع الفعل على (هم)، وصار حرفًا واحدًا»[1]، **ولكنهم مع ذلك اختلفوا في إعرابه على أقوال، منها:** هل يُعرب ضميرًا مبنيًا في محل نصب مفعول به؟، أو يُعرب ضميرًا منفصلًا مؤكدًا لواو الجماعة «كما تقول (قاموا هم)»[2]؟، أو يُعرب في محل رفع مبتدأ على تقدير الوقوف على الفعل قبله؟ والجمهور على الإعراب الأول[3]، وهو جعل الضمير في محل نصب مفعول به، ومن رفض الوجه الأول بنى موقفه أولًا على المخالفة لمرسوم الخط؛ لأن هذا تخريج يقتضي فصل الفعل عن الضمير والإتيان بألف فارقة بينهما، وهذا لم يثبت، قال ابن جزي: «وقيل: إن (هُمْ) في ﴿كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ﴾ تأكيد لضمير الفاعل... **وهو ضعيف من وجهين، أحدهما:** أنه لم يثبت في المصحف ألف بعد الواو في ﴿كالوا﴾، و﴿وزنوا﴾، فدلّ ذلك على أن (هُمْ) ضمير المفعول، **والآخر:** أن المعنى على هذا أن المطففين إذا تولوا الكيل أو الوزن نقصوا، وليس ذلك بمقصود[4].

---

(1) مختصر التبين (5/ 1278).

(2) إعراب القرآن للنحاس (5/ 174).

(3) انظر: ذلك وغيره من هذه الأقوال في تفسير الطبري (24/187) وما بعدها، تفسير القرطبي: (19/252)، إعراب القرآن للنحاس (5/ 174).

(4) تفسير ابن جزي (2/ 461)، وانظر: إعراب القرآن للنحاس (5/ 174).

وللسبب ذاته رُفُض وجه إعرابه في محل رفع علىٰ الابتداء، قال الطبري: « وكان عيسىٰ بن عمر -فيما ذكر عنه- يجعلهما حرفين، ويقف علىٰ (كالوا)، وعلىٰ (وزنوا)، ثم يبتدئ: (هم يخسرون)، فمن وجَّهَ الكلام إلىٰ هذا المعنىٰ جعل (هم) في موضع رفع، وجعل (كالوا)، و(وزنوا) مكتفيين بأنفسهما، والصواب في ذلك عندي: الوقف علىٰ (هم)؛ لأن (كالوا)، و(وزنوا) لو كانا مكتفيين، وكانت (هم) كلاما مستأنفًا، كانت كتابة (كالوا)، و(وزنوا) بألف فاصلة بينها وبين (هم) مع كل واحد منهما[1]، إذ كان بذلك جرىٰ الكتاب في نظائر ذلك، إذا لم يكن متصلا به شيء من كنايات المفعول، فكتابهم ذلك في هذا الموضع بغير ألف أوضح الدليل علىٰ أن قوله: (هم) إنما هو كناية أسماء المفعول بهم»[2]، ونحو هذا الكلام جاء عن النحاس في هذا الموضع، فقال: «الصواب أن الهاء والميم في موضع نصب؛ لأنه في السواد بغير ألف»[3]، وهذه هي الحجة المصدَّرة عنده في تضعيف هذا الوجه، ولكنه لم يكتف بها، بل عطف عليها وجهًا آخر، ولكنه -كما يبدو- دون الأول في القوة والرتبة، فقال: «ونسق الكلام يدل علىٰ ذلك لأن قبله ﴿إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ﴾، فيجب أن يكون بعده (وإذا كالوا لهم)، وحذفت اللام»[4]، وعلىٰ هذا النهج سار القرطبي في رفض أي إعراب يُفضي إلىٰ الفصل بين الفعل والضمير خطًّا، قال -بعد أن

(1) يعني في رسم المصحف.
(2) تفسير الطبري (24/187).
(3) إعراب القرآن للنحاس (5/ 174).
(4) المصدر نفسه (5/ 174).

ذكر الخلاف في إعراب هذه الآية-: «والاختيار أن يكونا كلمة واحدة؛ **من جهتين: إحداهما:** الخط، وذلك أنهم كتبوهما بغير ألف، ولو كانتا مقطوعتين لكانتا (كالوا)، و(وزنوا) بالألف»[1].

وبهذا يظهر جليًّا اتفاق المفسرين والمعربين في رفض أي إعراب يخالف مرسوم الخط وإن بدًّا ذلك سائغًا من حيث اللفظ، ومما يدل على ذلك المسلك في التضعيف والترجيح أنه مُصدَّر عندهم ومُقدَّم على غيره من أوجه الحمل والتخريج.

(1) تفسير القرطبي (252/19).

المطلب الثاني

الاحتجاج بالرسم فيما يقتضي مخالفته لفظًا وخطًا

تبيّن لنا من خلال ما تقدم من أمثلة منهج المعربين في رفض ما يخالف رسم المصحف من أوجه الإعراب، والجامع بين تلك النماذج أن الوجه الإعرابي فيها يقتضي مخالفة الرسم خطًّا، مع اتساق ذلك لفظًا.

والآن نشرع في ذكر أمثلة أخرى، ولكنها مغايرة لسابقتها في كونها تختلف مع رسم المصحف لفظًا وخطا، وهي على النحو الآتي:

[1] في قول الله تعالىٰ: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾[1] اختلف النحاة في إعمال (ما) النافية الداخلة علىٰ المبتدأ والخبر **على مذهبين:**

أحدهما: مذهب أهل الحجاز، وهو إلحاقها في العمل بـ(ليس)، **والثاني:** مذهب غير أهل الحجاز وهو إهمالها، وهو مقتضىٰ القياس؛ لأنها غير مختصة فلا تستحق عملًا كما لا تستحقه هل وغيرها من الحروف التي ليست مختصة[2]، وبناء علىٰ هذا الاختلاف جاء اختلاف النحاة في إعراب ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾، ولكن من صحح مذهب الحجازيين -مع مخالفته للقياس- اعتمد علىٰ ما ثبت في رسم المصحف، قال سيبويه: «ومثلُ ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَا هَذَا

(1) يوسف (31).

(2) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (3/ 1191).

بَشَـرًا﴾ في لغة أهل الحجاز. وبنو تميم يَرْفعونها إلاَّ من دَرىٰ كيف هي في المُصحَفِ»[1]، فظاهر هنا أن سيبويه يبني صحة إعمال (ما) علىٰ ما ثبت في الرسم، حتىٰ إن بني تميم يعملونها خلافًا لما اعتادوه في كلامهم من إهمالها وذلك لتقيدهم بما هو مرسوم في المصحف، بمعنىٰ أن هذا الوجه لو لم يكن مخالفًا لمقتضىٰ الرسم لساغ وصحّ لغة، ولهذا قال ابن الحاجب معلقًا علىٰ كلام سيبويه: «لا يحل أن يُقرأ القرآن علىٰ حسب اختلاف اللغات ما لم يُنقل تواترا»[2].

[2] ﴿لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾[3] الآية، **ومحل إيراد هذا المثال هنا هو كلمة:** ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾ حيث أعربها بعضهم علىٰ أنها مرفوعة؛ لعطفها علىٰ المرفوعات التي قبلها، وهو وجه ضعيف مردود، ومن أدلة ردِّه ورفضه مخالفته لمرسوم المصحف، قال الطبري -في رده علىٰ من تجرّأ وخطّأ هذا القراءة-: «وفي اتفاق مصحفنا ومصحف أبَيٍّ في ذلك ما يدل علىٰ أن الذي في مصحفنا من ذلك صواب غير خطأ... وفي نقل المسلمين جميعًا ذلك قراءة علىٰ ما هو به في الخط مرسومًا أدل الدليل علىٰ صحة ذلك وصوابه، وأن لا صنع في ذلك للكاتب»[4]، وقال الزمخشري: «وارتفع ﴿الرَّاسِخُونَ﴾ علىٰ

(1) الكتاب (1/ 59).
(2) الإيضاح في شرح المفصل (2/ 362).
(3) النساء (162).
(4) تفسير الطبري (7/ 680).

الابتداء. ويُؤْمِنُونَ خبره. و﴿الْمُقِيمِينَ﴾ نصب على المدح لبيان فضل الصلاة»[1]، ثم يذكر كلامًا ضمّنه ردًّا وتخطئة لِمَن تَجرّأ ولحّن ما اتفق عليه الصحابة في رسم المصحف فقال: «ولا يُلتَفت إلىٰ ما زعموا من وقوعه لحنا في خط المصحف، وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب ولم يعرف مذاهب العرب وما لهم في النصب علىٰ الاختصاص من الافتنان، وغَبِي عليه أنّ السابقين الأوّلين الذين مثُلُهم في التوراة ومثُلُهم في الإنجيل كانوا أبعد همة في الغيرة علىٰ الإسلام وذبّ المطاعن عنه، من أن يتركوا في كتاب الله ثلمة ليسدّها من بعدهم، وخرقًا يرفوه من يلحق بهم»[2].

[3] من النماذج التي تندرج ضمن مبحثنا هذا ما جاء في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾[3]، فقد قرأ الحسن (وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَيَاطُونَ)، وهي مرفوضة عند المُعربين؛ لمخالفتها للقياس اللغوي، وأيضًا لعدم اتفاقها مع مرسوم الخط، أما رفضها نحوًا فلأنها محمولة علىٰ جمع المذكر السالم باعتبار زيادة النون والياء، وهي ليست كذلك، قال الفراء: «وكأنه من غلط الشيخ، ظنّ أنه بِمنزلة المسلمين والمسلمون»[4]، وقال القرطبي -موجهًا قراءة الحسن البصري هذه- «وسمعت علي بن سليمان يقول: سمعت محمد ابن يزيد يقول: هذا غلط عند العلماء، إنما يكون بدخول شبهة، لما رأىٰ

(1) الكشاف (1/ 590).
(2) المصدر نفسه (1/ 590).
(3) الشعراء (210).
(4) معاني القرآن (2/ 285).

الحسن في آخره (ياءً ونونًا) وهو في موضع رفع اشتبه عليه بالجمع المسلم فغلط،... وقد قرأ هو مع الناس ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ﴾[1]، ولو كان هذا بالواو في موضع رفع لوجب حذف النون للإضافة»[2].

وفيها يقول الزجاج: «وهو غلط عند النحويين، ومخالَفَة عند القراء للمصحف؛ فليس يجوز في قراءة ولا عند النحويين، ولو كان يجوز في النحْو، والمصحفُ علىٰ خلافهْ لم تَجُزْ عندي القراءةُ به[3]، وقال المهدوي: «وهو غير جائز في العربية ومخالف للخط»[4]. والذي يهمنا في هذه المسألة هو أن المُعربين لا يكتفون في التخطئة بالاعتماد علىٰ ما تقرره قواعد اللغة ويقتضيه سياقها، بل يضيفون إلىٰ ذلك الاحتجاج بالرسم الذي ارتضاه الصحابة وأجمعوا علىٰ القراءة بمُضَمَّنه.

[4] **ومن أمثلة اعتماد المُعربين على الرسم في ردّ بعض الأوجه الإعرابية،** ما جاء في قول الله تعالىٰ: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾[5]، والخلاف هنا فيمن نصب كلمة ﴿يُؤْتُونَ﴾ **حيث جوّز النحاة فيها الوجهين: الرفع**: وهذا يقتضي إثبات النون، **والنصب**: ويلزم منه حذفها، فحذف منها النون؛ لأنها من الأفعال الخمسة، قال ابن هشام: «قال جماعة من

(1) البقرة (14).
(2) تفسير القرطبي (13/ 142).
(3) معاني القرآن وإعرابه (4/ 103).
(4) تفسير القرطبي (13/142).
(5) النساء (53).

النحويين: إذا وقعت (إذن) بعد الواو أو الفاء جاز فيها الوجهان: **نحو:** ﴿وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[1]، ﴿فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾[2]، وقرئ شاذًا بالنصب فيهما»[3]، ولكن بعض المُعربين رفض وجه النصب لا لفساده وضعفه، بل لكونه مخالفًا للرسم، وهو ما أفصح عنه الزجاج بقوله: «وأما رفع ﴿يُؤْتُونَ﴾ فعلىٰ (فلا يؤتون الناس نقيرًا إذنْ)، ومن نصب فقال: (فإذا لا يؤتوا الناسَ) جاز له ذلك في غير القراءة فأَما المصحف فلا يخالف»[4]. ولا يغيب علىٰ الأذهان أننا لا نروم التنقيب عن الوجه الذي حكم به المُعربون علىٰ القراءة بالشذوذ، وإنما بيّنتُ-بمثل هذه الأمثلة- كيف استعان المُفسرون والمُعربون في رد ما صح لغة من الأوجه الإعرابية، ولكنه جاء مخالفًا لما أُجمع عليه في الرسم العثماني.

(1) الإسراء (76).
(2) النساء (53).
(3) مغني اللبيب (ص:32).
(4) معاني القرآن وإعرابه (2/ 62).

الخاتمة

بعد هذا التطواف مع نماذج للمعربين استعرضنا من خلالها بعضًا من ملامح منهجهم في التعامل مع ما أشكل إعرابه من الآيات نصل إلى الآتي:

[1] يُعدُّ رسم المصحف مرجعًا للمُعربين يستندون عليه في رفض بعض الأوجه الإعرابية للآيات المشكلة.

[2] كما اشتراط القُراء في قبول القراءة موافقتها لرسم المصحف، كذلك اشترط المُعربون في أي وجه إعرابي عدم مخالفته للمُجمع عليه من الرسم القرآني.

[3] يُعدُّ رسم المصحف حجة مجمعًا عليها ويُحتكم إليها عند الاختلاف في إعراب ما أشكل من الآيات، وأصلا يُنطلق منه في تقرير بعض الأوجه الإعرابية التي تكون محل جدل بين المُعربين.

[4] اقتصارُ المشتغلين بعلمي الرسم والضبط بالرواية عن الشيوخ فقط دون اهتمام بالعلوم اللغوية -وعلىٰ رأسها النحو والصرف- يُعدُّ قصورا ينعكس عليهم ضعفًا فيما يتصل بهذين العلمين.

[5] يبدو أن الذي أوقع بعض المُعربين في التماس ما شذّ وبعُد من أوجه الإعراب الغريبة هو اعتمادهم علىٰ السماع للآيات دون النظر إليها مكتوبة في المصحف.

[6] أقوال المعربين التي خالفت مقتضىٰ رسم المصحف لا يبعد أن يكون مستندها عدم الاعتداد بقول من أوجب التقيد بما أجمع عليه الصحابة عند كتابة المصحف، وإنما رآه جهدًا بشريًّا لا مانع من تطويره وإخضاعه لقواعد الرسم القياسي، وهذا ما دفع جمهور المُعربين إلىٰ تضعيف هذا القول؛ بل ويخطئون قائله.

وأخيرًا، أوصي الباحثين المهتمين بكتاب الله تفسيرًا وإعرابًا أن تكون منهم عناية بأقوال اللغويين والمفسرين الذين استندوا في تخريجاتهم اللغوية والدلالية علىٰ المتفق عليه من رسم المصحف، فهي من دقيق العلم، وتحصيله جمعًا ودراسةً كفيل بإخراج ما خفي من توجيهات ومعان تُعزّز من مكانة الرسم الاصطلاحي لدىٰ طلاب العِلْم ويجعله معدودًا عندهم من قرائن الترجيح وأدوات النظر في الأقوال والموازنة بينها.

قائمة المراجع

- القرآن الكريم.
- **الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله** (577هـ):

– الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط:1، 2003م.

- **ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف** (833هـ):

– النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتاب العلمية، د ط ت.

- **ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف** (833هـ):

– طيبة النشر في القراءات العشر، ضبطه محمد الزعبي، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط:6، 2015م.

- **ابن جزي، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله** (741هـ):

– التسهيل لعلوم التنزيل، تحقيق: عبد الله الخالدي، دار الأرقم، بيروت، ط:1، 1416هـ.

- **الجكني، محمد حبيب الله بن عبد الله بن ما يأبي:**

– إيقاظ الأعلام لوجوب اتباع رسم المصحف الإمام، دار المعرفة، حمص، ط:2، 1972م.

■ **الحربي، حسين بن علي بن حسين:**

- قواعد الترجيح عند المفسرين، دار القاسم، الرياض، ط:1، 1996م.

■ **أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي** (745هـ):

- البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.

■ **أبو داود، سليمان بن نجاح الأندلسي** (496هـ):

- مختصر التبيين لهجاء التنزيل، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، د. ط، 2002م.

■ **الزجاج، إبراهيم السَّرِي بن سَهل** (311هـ):

- معاني القرآن وإعرابه، عالم الكتب، بيروت، ط:1، 1988م.

■ **الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله** (538هـ):

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط:3، 1407هـ.

■ **السمين الحلبي، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم** (756هـ):

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط دار القلم، دمشق، د.ط، د.ت ط.

■ **السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر** (911هـ):

- الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، 1974م.

■ **الضباع، علي محمد:**

- سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، المكتبة الأزهرية للتراث، ط:1، 1999م.

■ **الطيار، مساعد بن سليمان بن ناصر:**

- فصول في أصول التفسير، الناشر: دار ابن الجوزي، ط:2، 1423هـ.

■ **ابن عطية، عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن** (542هـ):

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1422هـ.

■ **الفراء، يحيى بن زياد بن عبد الله** (207هـ):

- معاني القرآن تحقيق: محمد علي النجار وآخران، دار المصرية، ط:1، د.ت ط.

■ **القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر** (671هـ):

- الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط:2، 1964م.

■ **المارغني، إبراهيم بن أحمد:**

- دليل الحيران شرح منظومة مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن، دار الصحابة للتراث، طنطا، الطبعة الأولى، 2007م.

■ **المكودي، عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي** (807هـ):

- شـرح المكودي على ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، 2005م.

■ **ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد** (778هـ):

- تمهيد القواعد بشـرح تسـهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر، دار السلام، القاهرة، ط:1، 1428هـ.

■ **النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل** (338هـ):

- إعراب القرآن أبو جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، 1988م.

■ **ابن هشـام، عبد الله بن يوسـف بن أحمد بن عبد الله بن يوسـف** (761هـ):

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط:6، 1985م.

■ **ابن يعيش، محمد بن علي**(643هـ):

- شرح المفصل الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، 2001م.